الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

تعميم إعداد مشروع قـــانون المـــالية 2025

اكتوبر 2024

وزارة الاقتصاد والمالية
Ministère de l'Economie et des Finances

الوزير
Le Ministre

انواكشوط في: Nouakchott le: 03 OCT 2024

الرقم: Numéro: .....

التعميم رقم 000787

إلى
السيدات والسادة الوزراء،
السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"
السيدة مفوضة الأمن الغذائي،
السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025

يأتي إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025 بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أُعيد فيها انتخاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ببرنامج انتخابي طموح "طموحي للوطن"، الذي حاز على تأييد غالبية الشعب الموريتاني.

يهدف مشروع الميزانية هذا ، من بين أمور أخرى، إلى ترجمة التزامات رئيس الجمهورية إلى أفعال ملموسة كما هو مُعبّر عنه في برنامجه "طموحي للوطن"، الذي تم تقديم محاوره الرئيسة من قبل الوزير الأول في بيانه حول السياسة العامة للحكومة أمام الجمعية الوطنية، مسلطا الضوء على الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحرير الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار، وخلق الظروف اللازمة للإقلاع الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري أن تعكس المقترحات الميزانوية التي تقدمها قطاعاتكم بوضوح تام التزامات رئيس الجمهورية والرؤية المقدمة في بيان السياسة العامة للحكومة لتنفيذها.

ولتحقيق النتائج المتوقعة، تعتمد الإصلاحات الهيكلية المقترحة على بناء البنية التحتية القادرة على دعم النمو، وضمان توفر عوامل الإنتاج بأسعار تنافسية، وفك العزلة عن مناطق الإنتاج، وفتح الأسواق، وتسهيل التجارة، وتجسيد الطموح للتحول والتقدم الذي يحمله برنامج رئيس الجمهورية والذي يتمحور حول المحاور التالية:

- دولة قانون قوية ذات حكامة عصرية؛
- اقتصاد صاعد، عالي الأداء ومستدام بيئيا؛
- تنمية رأس المال البشري، مع التركيز على الشباب، بوصفه رأس الحربة في بناء موريتانيا الغد؛
- الاندماج الاجتماعي، كضمانة لتحقيق الوئام والوحدة؛
- دولة أمن وأمان قادرة على مواجهة التحديات الجيوسياسية، ومؤثرة في استتباب السلم والاستقرار في المنطقة .

ويدخل مشروع قانون المالية لعام 2025 بالكامل ضمن هذه الرؤية، وبالتالي يجب أن يترجم بشكل واضح الميزانيات العامة للسياسات العامة وفقًا لاستراتيجية التنمية الوطنية والأولويات التي حددها رئيس الجمهورية كما هو مذكور في خطاب التكليف الموجه إلى الوزير الأول.

كما يجب التأكيد على أنه سيتم منح اهتمام خاص اعتبارًا من الآن لمسألة تغير المناخ في مختلف مراحل دورة حياة جميع المشاريع والبرامج التنموية.

يتزامن إعداد هذا المشروع مع السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025.

I. السياق الاقتصادي

1. السياق الاقتصادي الدولي

تسلط التحديثات التي أصدرها صندوق النقد الدولي حول التوقعات الاقتصادية العالمية في يوليو 2024 الضوء على اقتصاد عالمي مرن رغم تراجع التضخم بشكل أبطأ وزيادة عدم اليقين في السياسة الاقتصادية.

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.2% في عام 2024، لكنه يظل غير متساوٍ بين المناطق والقطاعات، حيث تشهد بعض الاقتصادات انتعاشًا قويًا في حين تعاني أخرى من تباطؤ.
في الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع أن يبلغ النمو حوالي 1.7%، رغم أن العديد من البلدان تواجه قيودًا مالية وطلبًا داخليًا محدودًا.

أما الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن تسجل نموًا بنسبة 4.3%، مدفوعة بانتعاش الطلب الداخلي وزيادة الصادرات، على الرغم من التحديات الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي ومستويات الديون المرتفعة.
لا يزال التضخم يشكل عقبة رئيسية، وخاصة التضخم في قطاع الخدمات، مما يعيق التقدم نحو تقليص التضخم العالمي ويعقد عملية تطبيع السياسات النقدية. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي 5.9% في عام 2024، مع توقع أن ينخفض التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.7%، لكنه يظل فوق الأهداف التي حددتها العديد من البنوك المركزية.

بينما في الاقتصادات الناشئة والنامية، من المتوقع أن يبقى التضخم عند 8.2%، مدفوعًا بتقلبات أسعار الغذاء والطاقة وكذلك بانخفاض بعض العملات المحلية.
أخيرًا، من المتوقع أن يتسارع نمو التجارة العالمية ليصل إلى حوالي 3.25% في عام 2024 بعد شبه ركود في عام 2023.

2. السياق السياسي والاقتصادي الوطني

من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدنا معدل نمو قدره 5.4% في عام 2024 مقابل 5.6% المتوقع أثناء إعداد قانون المالية لعام 2024، وذلك بعد زيادة قدرها 6.5% في عام 2023. باستثناء الصناعات الاستخراجية، يُتوقع أن يصل النمو إلى 5.8% في عام 2024، مدفوعًا بشكل أساسي بنشاط القطاع الثالث مع انتعاش التجارة والصيد والصناعات التحويلية.
يُلاحظ أيضًا التوجه الإيجابي لأنشطة البناء والأشغال العامة في عام 2024، وتسارع في مجالات النقل والاتصالات وخدمات أخرى.

من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 415.5 مليار أوقية جديدة في عام 2024، بزيادة قدرها 6.9% مقارنة بعام 2023. ومن المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الصناعات الاستخراجية، بنسبة 6.6% ليصل إلى 336 مليار أوقية جديدة في عام 2024 مقابل 315.2 مليار أوقية جديدة في عام 2023.

تبقى التوقعات معرضة للمخاطر المرتبطة بتطور بيئة دولية متزايدة الانقسام الجيواقتصادي، والتي قد تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

مثل هذه الأوضاع قد تُضعف الصادرات، والإيرادات الاستخراجية، وتزيد من أسعار الواردات، وتقلل من الاحتياطيات، وتزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني.

كما أن المخاطر المتزايدة للكوارث المناخية، مثل الفيضانات، قد تُحدث صدمة في الأسعار وتُعرقل آفاق النمو.
أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية في السوق الدولي إلى تخفيف الضغوط على الأسعار المحلية، حيث بلغ معدل التضخم 3.0% على أساس سنوي في نهاية يوليو 2024 مقارنة بـ 4.0% في يوليو 2023. وفي المتوسط السنوي، استقر معدل التضخم عند 2.5% في يوليو 2024 مقارنة بـ 8.9% في يوليو 2023.

II. التوجيهات الفنية لإعداد قانون المالية لعام 2025

الانتقال إلى نظام الميزانية المبرمجة:

قامت وزارة الاقتصاد والمالية، بعد اعتماد القانون 2018-039 بتاريخ 9 أكتوبر 2018 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية ، بإطلاق سلسلة من الإصلاحات التي تهدف، على وجه الخصوص، إلى جعل نتائج العمل العام في صميم العملية الميزانوية، والانتقال من منطق الوسائل إلى منطق الأهداف، وتأسيس مبدأ المساءلة للمسؤولين العموميين تجاه الأهداف المحددة في السياسات العامة.

وبعد مرور أكثر من خمس سنوات منذ صدور القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية، الذي وضع أسس الإصلاح، أصبح الآن تنفيذ الميزانية المبنية على البرامج يشكل إصلاحًا ذا أولوية.

يجب وضع آليات ميزنة الاستثمارات من خلال اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع ابتداءً من عام 2026. ولهذا الغرض، يجب تقديم الإطارات الوزارية للنفقات المتوسطة الأجل للفترة 2026-2028 لوزاراتكم في شكل اعتمادات الالتزام واعتمادات الدفع.

ستؤثر هذه الإجراءات ليس فقط على إعداد وتنفيذ الميزانية، ولكن أيضًا على الأدوات الأخرى للإدارة، مثل إعداد خطط إبرام العقود وخطط الالتزام.

في هذه المرحلة الحالية، يُطلب منكم بجدية تحسين استكمال تعبئة التطبيق الخاص بالصفقات العمومية (التاريخ والبيانات المتعلقة بالعقود وكذلك حالات الدفع للأقساط، والمتبقيات غير المدفوعة...)، والذي يشكل قاعدة البيانات المرجعية لبرمجة النفقات الاستثمارية المستقبلية في شكل التزامات متعددة السنوات ودفعات سنوية.

قانون المالية لعام 2026 سيتم إعداده وتقديمه بنظام البرنامج.

وبناءً على ذلك، سيكون قانون المالية لعام 2025 هو آخر قانون مالية يُعد بنظام الميزانية التقليدية.

سيتم هيكلة قانون المالية لعام 2026 بناءً على البرامج التي تنقسم إلى إجراءات (برامج فرعية) وأنشطة.
ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من التقدم المحرز في عام 2024، فإن العديد من الأنشطة لم تُحدد بشكل جيد، وبعضها حصل على تسميات تتعلق بطبيعة النفقات مثل "الإيجار".

ولتسهيل الانتقال إلى نظام البرنامج، يُطلب منكم تحسين، بقدر المستطاع، محتوى وتسميات الفصول الفرعية من ميزانياتكم، بحيث تكون ممثلة قدر الإمكان للأنشطة بمعنى الميزانيات البرامجية لتسهيل تحويل ميزانياتكم لعام 2025 إلى نظام البرنامج.

يعد هذا تمرينًا يتطلب مستوى معينًا من المهارة، مما يستدعي تعبئة الجميع. وفي هذا السياق، تمت دعوة وزاراتكم لإنشاء مجموعات عمل مخصصة لنشر هذا الإصلاح الهيكلي الهام. ستتلقى هذه المجموعات الدعم والمرافقة من وزارة الاقتصاد والمالية لضمان نجاح هذا الانتقال.

لقد استفادت الوزارات، المختارة للتجربة، من الدعم الفني والتدريب في مجال إعداد الهيكل البرامجي لوزاراتهم بدعم من وزارة الاقتصاد والمالية وشركائنا الفنيين والماليين. سيتم تعزيز هذه العملية وتسريعها خلال الربع الأخير من عام 2024 وعام 2025.

III - توجيهات إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025

إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025 يتبع المتطلبات التالية:
- ترشيد النفقات والمساهمة في خلق مساحات مالية لتمويل الأولويات التنموية؛
- مواصلة المشاريع/البرامج الجارية مع مراعاة قواعد الصرف والتقدم الفعلي لكل مشروع؛
- مراعاة المشاريع/البرامج الجديدة المدرجة حصريًا في البرنامج الاستثماري العام المعتمد.

علاوة على ذلك، سيتم التركيز على ضرورة تحديث الاستراتيجيات القطاعية مع قائمة المشاريع ذات الصلة. كما يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات مصحوبة بمؤشرات قابلة للقياس تتماشى مع أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك .

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب تعزيز الدور المنوط بإدارات التخطيط داخل الوزارات لتمكينها من تنفيذ مهامها.

بالنسبة للمشاريع/البرامج الجاري تنفيذها، يجب التذكير بأن محفظة مشاريع الدولة تعاني من العديد من العوائق التي تؤثر سلبًا على أدائها. هذه الاختلالات المتعددة تؤدي إلى تكاليف إضافية على ميزانية الدولة وتعرقل تحقيق الأهداف المتوقعة من مشاريع الاستثمار العام لصالح السكان المستهدفين.

بناءً على ذلك، يجب:

- ضمان التملك الكامل للمشاريع من قبل الوزارات القطاعية التي يجب أن تكون لديها استراتيجيات مع مؤشرات قابلة للقياس، والتي يجب أن تؤدي إلى تحديد المشاريع؛
- التحقق من صحة أي مقترح مشروع من قبل لجنة تحليل وبرمجة الاستثمار العام قبل إدراجه في المحفظة الوطنية لمشاريع الاستثمار العام وبالتالي إدراجه في قانون المالية؛
- يجب أن تأخذ المشاريع في الاعتبار القيود المناخية وخاصة المشاريع الكبرى للبنية التحتية؛
- يجب تعبئة استمارة المشروع بأكبر قدر من الدقة حول الموقع الجغرافي لتدخلات المشاريع؛
- وضع الأطر المنطقية للمشاريع وخطط العمل والميزانيات السنوية بشكل منهجي، حيث تشكل هذه الأدوات الرئيسية لأداء المشاريع ومتابعتها؛
- التأكد من أن التقارير الدورية عن تقدم المشاريع يتم إرسالها بشكل منهجي إلى الوزارات التقنية الوصية ووزارة الاقتصاد.

فيما يتعلق بالتمويلات من الموارد الذاتية للدولة، فإن المخصصات الإرشادية لنفقات الاستثمار، والتي تشكل الحدود القصوى للائتمانات المالية لوزاراتكم، قد تخضع لتعديلات ضرورية خلال التحكيم الميزانوي، يجب إعطاء الأولوية لما يلي:

- مراعاة المساهمات التعاقدية للمشاريع الممولة من الموارد الخارجية؛
- المشاريع الجارية التي تمتلك عقودًا موقعة بشكل رسمي أو التزامًا رسميًا من الدولة؛
- التدابير الناتجة عن مجلس الوزراء أو اللجان الوزارية المشتركة.

بالنسبة للمشاريع/البرامج التي هي قيد التنفيذ ومن أجل برمجة عقلانية، يتعين على كل وزارة أن تزودنا، بالتزامن مع اقتراحها لميزانية 2025، بـ:

- تقرير شامل عن التنفيذ الفعلي والمالي حتى 31 ديسمبر 2023 وللنصف الأول من عام 2024 لجميع المشاريع/البرامج التي تقع تحت إشرافه؛
- خطة عمـــل متوقعة، مرفقة بميزانية سنوية لعام 2025 لكل اتفاقية ولكل ممول لكل مشروع؛
- التوزيـــــع المكاني لتدخلات كل مشروع (% حسب الولاية، % حسب كل مقاطعة داخل الولاية المعنية، و% حسب البلديات المستفيدة من تدخلات المشروع) ؛
- تقرير تفسيري يبرز أهمية التدابير الجديدة، مع التركيز على ارتباطها بالأولويات المحددة في هذا التعميم. يجب أن يوضح هذا التقرير، بشكل صريح، كيف تعكس هذه المقترحات الميزانوية الأولويات الوطنية وتوجهات السياسات العامة؛

- البيانات والمعلومات التي تبرز مساهمة مقترحاتكم الميزانوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الأدلة التي تثبت الوفاء بالمساهمات التعاقدية للمشاريع الممولة من الموارد الخارجية؛
- حالة استخدام اعتمادات الاستثمار من الموارد الداخلية خلال عام 2024 (ملفات طلبات العروض، قائمة العقود الجارية، خطط التعاقد، إلخ) ؛
- خطة عمل متوقعة مرفقة بميزانية سنوية لعام 2025 مع توقعات إرشادية لميزانية عامي 2026 و2027.

يُدعى الجميع إلى الحرص، طوال عملية إعداد مشروع قانون المالية لعام 2025، على أن تكون الاقتراحات المتعلقة بالميزانية الصادرة عن مصالحكم المعنية متوافقة بدقة مع هذه التوجيهات.

ستجدون مرفقاً استمارة مشروع يجب تعبئتها من قبل مصالحكم المختصة، ونؤكد على ضرورة تعبئة هذه الاستمارة بدقة لضمان استغلال فعال لمحتواها. بالنسبة للمشاريع/البرامج الممولة من موارد خارجية، من الضروري تقديم جميع المعلومات المطلوبة في استمارة المشروع، لا سيما التفاصيل المتوقعة لصرف الأموال لعام 2025 وفقاً لكل اتفاقية وكل ممول لكل مشروع.

كما يمكن تحميل استمارة المشروع من موقع الإدارة العامة للميزانية: www.budget.mr.
وتتواجد الخدمات المختصة في الإدارة العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي والإدارة العامة للميزانية تحت تصرفكم لتقديم أي مساعدة لازمة لتعبئة استمارة المشروع والالتزام بالتسميات الخاصة بالميزانية.

من جهة أخرى، تم تحديث التسميات الخاصة بالميزانية في عام 2024 لتتوافق مع متطلبات تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

سيتم تطبيق هذه التحديثات على قانون المالية لعام 2025 فيما يخص الجزء الاقتصادي الذي تم تعزيزه بشكل كبير وإرفاقه بتعليقات توضيحية لتمكين فهم أفضل لخصوصيات كل وزارة. لذلك، يُطلب منكم توجيه مصالحكم المختصة للالتزام بالتوجيهات والشروحات الواردة في القرار المتعلق بتبويب ميزانية الدولة.

علاوة على ذلك، يستمر تقديم الميزانية، في المرحلة الحالية، وفقًا للتبويب المطبق الجديد والمفصل، ولذلك يُطلب من مصالحكم استخدام هذا النظام بشكل صحيح وعدم اللجوء إلى بنود الميزانية "الأخرى" إلا للنفقات غير المحددة في التبويب الميزانوي. سيتم نشر التبويب على الموقع الإلكتروني لدائرة الميزانية www.budget.mr.

ستُرفق بالتعميم الوثيقة المتعلقة بإطار النفقات متوسطة الأجل الكلي 2025-2027، لتمكينكم من إعادة ضبط إطار النفقات متوسطة الأجل الوزاري 2025-2027 وفقًا للميزانيات المخصصة لكم.
لضمان استدامة الميزانية، يجب أن تُغطى النفقات الإلزامية والنفقات القانونية الضرورية منها كأولوية، قبل تخصيص الموارد لإجراءات جديدة. يجب على الوزارات، المختارة للتجربة، تضمين التوزيع البرمجي لإطارات نفقاتها المتوسطة المدى، تمهيدًا لإعداد مشاريع الأداء السنوي للسنوات 2025 و2026 و2027.

بعد جلسات التحكيم الميزانوي للوزارات و التي ستبدأ في 2024/10/06، يجب عليكم المضي قدمًا في إنهاء النسخة النهائية من إطار النفقات متوسطة الأجل الوزاري الخاصين بكم.

عند الانتهاء من إعداد مقترحات الميزانية، يجب على المصالح الوزارية، المسؤولة عن إعداد الميزانية، إرفاق الوثائق الداعمة لمقترحاتهم من خلال التحضير وإرسال نسخة إلى المديرية العامة للميزانية. أدعوك إلى الحرص، طوال عملية إعداد مشروع قانون المالية 2025، على أن تكون مقترحات الميزانية الصادرة عن مصالحكم المختصة متوافقة بشكل صارم مع توجيهات هذا التعميم.

ستتيح عمليات التحكيم الميزانوي تحقيق التعديلات اللازمة. الاعتمادات غير المفصلة محددة بـ 3% من ميزانية الدولة ومخصصة للنفقات العرضية وغير القابلة للتوقع، وفقًا للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، والنفقات التي قد تنشأ، عند الاقتضاء، بسبب ظهور مخاطر ميزانية.
أخيرًا، يجب أن تصل خطط الالتزامات التقديرية من وزاراتكم إلى الوزارة المكلفة بالميزانية بمجرد اعتماد هذا القانون من قبل الجمعية الوطنية، لتمكين البدء في إعداد خطة الخزانة ووضع الميزانية لعام 2025 في أقرب وقت ممكن.

IV - تطبيق التحضير

تطبيق التحضير هو المنصة الحديثة المصممة لتحمل إعداد الميزانية. كما أنه يتيح الربط بين الأنشطة والبرامج، مع الخيارات الاستراتيجية المقدمة من الحكومة وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة. كما يوفر إمكانية عرض التوزيع الجغرافي للنفقات والمتابعة المستهدفة لمختلف بنود النفقات.

تطبيق التحضير متاح للإدارات المعنية عبر الرابط: http://10.1.77.218 لتمكيننا من إنهاء مشروع قانون المالية للسنة 2025 ضمن المهل الدستورية، أكون ممتنًا للإجراءات التي قد

ترغبون في اتخاذها لضمان وصول مقترحات ميزانياتكم المعتمدة من قبل المراقب المالي الوزاري المختص، إلينا في موعد أقصاه 2024/10/04، مرفقة بجميع الوثائق ذات الصلة.

سيد احمد ولد أبوه

التوزيع:
- و أ؛
- و إح / رج؛
- جميع مديريات/ و م.

المرفقات:
- الأغلفة المالية التوجيهية؛
- وثيقة المشاريع (الميزانية المندمجة للاستثمار).

الملحقات

1-2- الأغلفة الميزانوية حسب القطاعات

ستحدد الأطر الميزانية لجزء التشغيل استنادًا إلى سياسة ثابتة لأن مختلف الوزارات تصدر بعد سياساتها القطاعية الجديدة من حيث الميزانية. أما بالنسبة للاستثمارات، فقد تم بالفعل توزيعها على توزيع الاستثمارات العمومية للإدارة المركزية 2025-2027.

رقم الباب	رقم الجزء	عنوان الباب	2025	2026	2027
1		رئاسة الجمهورية	270 192 115	272 343 283	278 918 024
	1	أجور العمال	117 686 026	120 599 582	127 223 755
	2	النفقات على السلع والخدمات	147 841 592	147 206 681	145 162 590
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	664 497	537 020	531 678
	6	نفقات الاستثمار	4 000 000	4 000 000	6 000 000
2		الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	126 028 262	120 483 824	120 430 632
	1	أجور العمال	21 615 555	22 150 692	23 367 363
	2	النفقات على السلع والخدمات	74 387 029	74 067 571	73 039 079
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	30 025 678	24 265 561	24 024 189
3		الوزارة الأولى	453 501 032	407 646 305	409 364 365
	1	أجور العمال	91 449 207	93 713 217	98 860 603
	2	النفقات على السلع والخدمات	103 541 861	103 097 197	101 665 604
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	248 509 963	200 835 890	198 838 157
	6	نفقات الاستثمار	10 000 000	10 000 000	10 000 000
5		الجمعية الوطنية	438 735 241	436 851 077	430 785 027
	2	النفقات على السلع والخدمات	438 735 241	436 851 077	430 785 027
7		المجلس الدستوري	20 582 303	20 493 912	20 209 336
	2	النفقات على السلع والخدمات	20 582 303	20 493 912	20 209 336
8		محكمة الحسابات	99 172 737	99 731 206	103 228 695
	1	أجور العمال	66 632 520	68 282 143	72 032 676
	2	النفقات على السلع والخدمات	15 192 478	15 127 233	14 917 178
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	5 347 739	4 321 831	4 278 841
	6	نفقات الاستثمار	12 000 000	12 000 000	12 000 000
9		الوزارة الأمانة العامة للحكومة	675 150 327	673 498 594	671 346 369
	1	أجور العمال	61 983 064	63 517 580	67 006 410
	2	النفقات على السلع والخدمات	403 593 215	401 859 969	396 279 801
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	7 574 047	6 121 045	6 060 158
	6	نفقات الاستثمار	202 000 000	202 000 000	202 000 000
10		وزارة الدفاع الوطني وشؤون التقاعدين وأولاد الشهداء	9 871 647 436	9 719 732 844	9 952 892 603
	1	أجور العمال	4 864 697 128	4 985 132 539	5 258 950 917
	2	النفقات على السلع والخدمات	766 604 462	763 312 251	752 713 010
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	1 251 345 846	1 011 288 053	1 001 228 676
	6	نفقات الاستثمار	2 989 000 000	2 960 000 000	2 940 000 000
11		وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج	1 680 321 069	1 661 937 138	1 696 810 287

	1	أجور العمال	777 987 639	797 248 296	841 038 753
	2	النفقات على السلع والخدمات	684 425 620	681 486 329	672 023 311
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	180 907 810	146 202 513	144 748 223
	6	نفقات الاستثمار	37 000 000	37 000 000	39 000 000
12		**وزارة تمكين الشباب والشغل والرياضة والخدمة المدنية**	**1 067 704 917**	**1 015 639 696**	**1 270 408 852**
	1	أجور العمال	224 992 552	230 562 697	243 226 815
	2	النفقات على السلع والخدمات	154 611 937	153 947 951	151 810 252
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	94 200 428	76 129 047	75 371 785
	6	نفقات الاستثمار	593 900 000	555 000 000	800 000 000
13		**المجلس الأعلى للفتوى والمظالم**	**21 098 961**	**21 008 351**	**20 716 632**
	2	النفقات على السلع والخدمات	21 098 961	21 008 351	20 716 632
14		**وزارة العدل**	**792 768 331**	**780 668 630**	**809 276 243**
	1	أجور العمال	406 888 383	416 961 728	439 864 185
	2	النفقات على السلع والخدمات	309 589 379	308 259 836	303 979 385
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	1 790 569	1 447 067	1 432 673
	6	نفقات الاستثمار	74 500 000	54 000 000	64 000 000
15		**وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف**	**704 591 076**	**689 627 984**	**778 713 956**
	1	أجور العمال	213 761 892	219 054 000	231 085 979
	2	النفقات على السلع والخدمات	153 685 610	153 025 601	150 900 711
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	102 143 574	82 548 383	81 727 266
	6	نفقات الاستثمار	235 000 000	235 000 000	315 000 000
18		**وزارة التجارة والسياحة**	**338 360 187**	**317 365 194**	**320 544 252**
	1	أجور العمال	93 633 957	95 952 055	101 222 414
	2	النفقات على السلع والخدمات	90 874 801	90 484 536	89 228 081
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	103 851 429	83 928 603	83 093 758
	6	نفقات الاستثمار	50 000 000	47 000 000	47 000 000
19		**وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية و الموانئية**	**882 021 669**	**843 994 108**	**619 353 557**
	1	أجور العمال	209 142 588	214 320 335	226 092 308
	2	النفقات على السلع والخدمات	148 105 746	147 469 700	145 421 958
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	169 773 336	137 204 073	135 839 291
	6	نفقات الاستثمار	355 000 000	345 000 000	112 000 000
20		**وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري**	**246 932 578**	**250 472 946**	**258 162 448**
	1	أجور العمال	158 367 741	162 288 455	171 202 473
	2	النفقات على السلع والخدمات	88 564 837	88 184 492	86 959 975
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-
	6	نفقات الاستثمار	-	-	-
21		**وزارة التجهيز والنقل**	**4 730 701 380**	**4 608 692 469**	**4 471 428 371**
	1	أجور العمال	71 412 484	73 180 444	77 200 026
	2	النفقات على السلع والخدمات	39 328 233	39 159 337	38 615 576
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	100 750 663	81 422 688	80 612 769
	6	نفقات الاستثمار	4 519 210 000	4 414 930 000	4 275 000 000
22		**وزارة الزراعة والسيادة الغذائية**	**4 195 939 453**	**4 091 342 672**	**4 526 119 576**

	1	أجور العمال	189 098 762	193 780 284	204 424 054
	2	النفقات على السلع والخدمات	427 621 286	425 784 851	419 872 466
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	243 129 405	196 487 536	194 533 056
	6	نفقات الاستثمار	3 336 090 000	3 275 290 000	3 707 290 000
23		**اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات**	**46 683 714**	**46 483 229**	**45 837 770**
	2	النفقات على السلع والخدمات	46 683 714	46 483 229	45 837 770
24		**الجهات**	**429 317 871**	**428 508 403**	**425 852 328**
	2	النفقات على السلع والخدمات	188 487 871	187 678 403	185 072 328
	6	نفقات الاستثمار	240 830 000	240 830 000	240 780 000
25		**وزارة التربية وإصلاح نظام التعليم**	**9 393 573 230**	**9 537 251 880**	**10 004 919 367**
	1	أجور العمال	8 474 938 474	8 684 752 708	9 161 780 124
	2	النفقات على السلع والخدمات	630 207 526	627 501 076	618 787 689
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	80 427 230	64 998 096	64 351 553
	6	نفقات الاستثمار	208 000 000	160 000 000	160 000 000
26		**وزارة التنمية الحيوانية**	**969 462 563**	**899 415 561**	**857 848 738**
	1	أجور العمال	61 663 760	63 190 371	66 661 229
	2	النفقات على السلع والخدمات	192 614 544	191 787 354	189 124 223
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	295 384 258	238 717 835	236 343 287
	6	نفقات الاستثمار	419 800 000	405 720 000	365 720 000
27		**وزارة الصناعة والمعادن**	**275 653 343**	**275 947 802**	**281 443 494**
	1	أجور العمال	112 050 842	114 824 887	121 131 874
	2	النفقات على السلع والخدمات	51 837 636	51 615 017	50 898 299
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	11 764 865	9 507 897	9 413 321
	6	نفقات الاستثمار	100 000 000	100 000 000	100 000 000
30		**الوزارة المنتدبة لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية المكلفة باللامركزية والتنمية المحلية**	**467 106 218**	**464 412 689**	**514 320 863**
	1	أجور العمال	-	-	-
	2	النفقات على السلع والخدمات	6 134 747	6 108 401	6 023 580
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	871 471	704 289	697 283
	6	نفقات الاستثمار	460 100 000	457 600 000	507 600 000
32		**المحكمة العليا**	**88 404 967**	**91 938 174**	**92 342 765**
	1	أجور العمال	65 400 358	67 019 476	70 700 655
	2	النفقات على السلع والخدمات	20 004 608	19 918 698	19 642 110
	6	الإعانات والتحويلات الجارية	3 000 000	5 000 000	2 000 000
33		**محكمة العدل السامية**	**11 022 539**	**10 975 203**	**10 822 802**
	2	النفقات على السلع والخدمات	11 022 539	10 975 203	10 822 802
34		**مفوضية الأمن الغذائي**	**568 289 873**	**527 386 383**	**535 577 648**
	1	أجور العمال	161 389 602	165 385 127	174 469 236
	2	النفقات على السلع والخدمات	19 676 868	19 592 365	19 320 308
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	77 223 404	62 408 890	61 788 103
	6	نفقات الاستثمار	310 000 000	280 000 000	280 000 000
35		**وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة**	**418 430 979**	**404 599 951**	**409 375 457**
	1	أجور العمال	109 968 376	112 690 865	118 880 636

	2	النفقات على السلع والخدمات	95 796 426	95 385 025	94 060 523
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	11 166 177	9 024 061	8 934 298
	6	نفقات الاستثمار	201 500 000	187 500 000	187 500 000
36		**مجلس جائزة شنقيط**	**15 203 502**	**15 138 210**	**14 928 003**
	2	النفقات على السلع والخدمات	15 203 502	15 138 210	14 928 003
37		**وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان**	**1 351 436 988**	**1 270 582 843**	**1 452 678 720**
	1	أجور العمال	586 468 740	600 987 959	633 998 425
	2	النفقات على السلع والخدمات	109 882 828	109 410 932	107 891 668
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	463 415 420	374 513 952	370 788 626
	6	نفقات الاستثمار	191 670 000	185 670 000	340 000 000
39		**وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي**	**904 766 484**	**819 967 092**	**886 948 514**
	1	أجور العمال	304 281 382	311 814 483	328 941 517
	2	النفقات على السلع والخدمات	111 967 456	111 486 607	109 938 521
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	447 517 646	361 666 002	358 068 476
	6	نفقات الاستثمار	41 000 000	35 000 000	90 000 000
42		**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**	**1 871 573 109**	**1 777 939 619**	**1 810 232 717**
	1	أجور العمال	747 436 017	765 940 306	808 011 110
	2	النفقات على السلع والخدمات	382 914 430	381 269 990	375 975 732
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	557 722 662	450 729 323	446 245 876
	6	نفقات الاستثمار	183 500 000	180 000 000	180 000 000
47		**السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية**	**18 368 622**	**17 513 397**	**17 283 385**
	2	النفقات على السلع والخدمات	14 229 133	14 168 025	13 971 290
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	4 139 489	3 345 371	3 312 094
53		**وزارة الصحة**	**5 291 311 435**	**5 176 138 355**	**5 395 802 753**
	1	أجور العمال	3 002 764 954	3 077 104 471	3 246 120 590
	2	النفقات على السلع والخدمات	850 775 817	847 122 129	835 359 116
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	942 760 664	761 901 756	754 323 047
	6	نفقات الاستثمار	495 010 000	490 010 000	560 000 000
64		**وزارة الوظيفة العمومية والعمل**	**192 748 177**	**194 130 433**	**198 442 345**
	1	أجور العمال	95 281 758	97 640 651	103 003 759
	2	النفقات على السلع والخدمات	74 032 822	73 714 885	72 691 291
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	3 433 598	2 774 897	2 747 295
	6	نفقات الاستثمار	20 000 000	20 000 000	20 000 000
67		**الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية**	**1 363 237 025**	**1 384 245 803**	**1 444 219 535**
	1	أجور العمال	1 029 201 765	1 054 681 736	1 112 612 240
	2	النفقات على السلع والخدمات	252 040 533	250 958 136	247 473 368
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	17 664 727	14 275 931	14 133 927
	6	نفقات الاستثمار	64 330 000	64 330 000	70 000 000
72		**المجلس الاقتصاد والاجتماعي والبيئي**	**41 912 052**	**42 764 561**	**44 676 915**
	1	أجور العمال	35 540 306	36 420 178	38 420 630
	2	النفقات على السلع والخدمات	6 371 746	6 344 382	6 256 285
73		**وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية**	**4 995 815 227**	**4 949 848 880**	**5 017 560 875**

	1	أجور العمال	2 712 145 339	2 779 289 979	2 931 948 041
	2	النفقات على السلع والخدمات	1 089 751 620	1 085 071 642	1 070 004 498
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	606 918 268	490 487 259	485 608 336
	6	نفقات الاستثمار	587 000 000	595 000 000	530 000 000
75		**وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي**	**2 133 055 338**	**2 216 424 550**	**2 290 847 550**
	1	أجور العمال	110 640 147	113 379 267	119 606 850
	2	النفقات على السلع والخدمات	97 326 180	96 908 210	95 562 557
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	57 089 011	46 137 073	45 678 143
	6	نفقات الاستثمار	1 868 000 000	1 960 000 000	2 030 000 000
76		**وزارة المياه والصرف الصحي**	**3 427 506 660**	**3 678 079 209**	**3 289 562 142**
	1	أجور العمال	92 393 824	94 681 220	99 881 775
	2	النفقات على السلع والخدمات	66 648 994	66 362 767	65 441 263
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	99 033 843	80 035 222	79 239 104
	6	نفقات الاستثمار	3 169 430 000	3 437 000 000	3 045 000 000
77		**وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة**	**713 738 331**	**664 843 686**	**664 892 338**
	1	أجور العمال	118 432 361	121 364 393	128 030 575
	2	النفقات على السلع والخدمات	267 652 673	266 503 229	262 802 604
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	300 653 298	242 976 064	240 559 158
	6	نفقات الاستثمار	27 000 000	34 000 000	33 500 000
78		**وزارة البيئة والتنمية المستدامة**	**444 196 692**	**444 433 275**	**441 887 169**
	1	أجور العمال	131 236 524	134 485 550	141 872 438
	2	النفقات على السلع والخدمات	139 867 826	139 267 158	137 333 315
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	62 092 342	50 180 567	49 681 416
	6	نفقات الاستثمار	111 000 000	120 500 000	113 000 000
80		**مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني**	**200 445 465**	**190 877 514**	**195 152 878**
	1	أجور العمال	86 276 450	88 412 398	93 268 626
	2	النفقات على السلع والخدمات	40 404 303	40 230 786	39 672 147
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	2 764 712	2 234 330	2 212 105
	6	نفقات الاستثمار	71 000 000	60 000 000	60 000 000
81		**وزارة الاقتصاد والمالية**	**1 088 055 757**	**989 028 779**	**991 958 634**
	1	أجور العمال	317 055 864	324 905 223	342 751 292
	2	النفقات على السلع والخدمات	234 703 698	233 695 754	230 450 689
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	145 686 196	117 737 802	116 566 653
	6	نفقات الاستثمار	390 610 000	312 690 000	302 190 000
82		**وزارة النفط والطاقة**	**5 707 226 903**	**4 844 260 707**	**4 810 031 412**
	1	أجور العمال	56 842 061	58 249 302	61 448 761
	2	النفقات على السلع والخدمات	321 534 185	320 153 345	315 707 743
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	4 102 970 657	3 315 858 060	3 282 874 908
	6	نفقات الاستثمار	1 225 880 000	1 150 000 000	1 150 000 000
85		**المجلس الأعلى للشباب**	**10 910 970**	**10 864 113**	**10 713 255**
	2	النفقات على السلع والخدمات	10 910 970	10 864 113	10 713 255
89		**تآزر**	**5 510 783 328**	**6 018 900 564**	**5 920 347 842**
	1	أجور العمال	153 241 597	157 035 402	165 660 886

	2	النفقات على السلع والخدمات	157 541 731	156 865 162	154 686 956
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	-	-	-
	6	نفقات الاستثمار	5 200 000 000	5 705 000 000	5 600 000 000
95		**سلطة تنظيم الصفقات العمومية**	**17 646 651**	**17 570 867**	**17 326 880**
	2	النفقات على السلع والخدمات	17 646 651	17 570 867	17 326 880
96		**صندوق التقاعد**	**1 500 000 000**	**1 500 000 000**	**1 500 000 000**
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000
98		**نفقات الدين العمومي**	**4 126 221 739**	**3 903 233 738**	**3 734 680 075**
	3	نفقات الدين العام	4 126 221 739	3 903 233 738	3 734 680 075
99		**النفقات المشتركة**	**9 082 489 406**	**8 629 941 861**	**8 671 317 897**
	2	النفقات على السلع والخدمات	1 209 843 746	1 204 648 028	1 187 920 464
	4	الإعانات والتحويلات الجارية	1 276 278 641	743 678 223	721 360 145
	6	نفقات الاستثمار	3 503 500 000	3 503 500 000	3 503 500 000
	7	اعتمادات غير موزعة	3 092 867 018	3 178 115 611	3 258 537 289